



بروكار 2:
وكان دمشق
لم تشهد الحرائق

15 ص 15

**التدويل ومارشال
لبنان**

7 ص 7

**الناصرية توقد مجددا
جذوة الانتفاضة
العراقية**

3 ص 3



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2021/02/27

15 رجب 1442

السنة 43 العدد 11984

Saturday 27/02/2021

43rd Year, Issue 11984

العرب

واشنطن تستكمل هجومها المسييس على الرياض: مسؤولية وعقوبات ومنع أسلحة

• تقرير خاشقجي: ولي العهد السعودي وافق على خطة للقبض على خاشقجي أو قتله
• الأمم المتحدة تدخل على خط الأزمة بتوقيت مدروس للضغط على الرياض



تركيا أكبر مستفيد

المرأة لجين الهنول، مضيئة "لكنني أسف لاستمرار احتجاز آخرين ظلما". والسعودية لها وضع مراقب في المجلس. وعبر الاتحاد الأوروبي في كلمة القاها السفير البرتغالي روي ماسيرا عن قلقه من استخدام السعودية أجهزة مكافحة الإرهاب والأجهزة الأمنية لمحكمة المدنيين والنشطاء الذين تعرضوا للاحتجاز لفترات طويلة، بما في ذلك الحبس الانفرادي.



وزارة الخارجية الأميركية

تركز على إنهاء الصراع في اليمن ونضمن للسعودية ما تحتاجه للدفاع عن أراضيها

وأضاف "مع الأخذ بعين الاعتبار إصلاحات نظام العقوبات والتراجع الكبير في استخدام عقوبة الإعدام، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى المزيد من الاهتمام بحقوق العمال المهاجرين وحقوق المرأة وحرية التعبير والدين أو المعتقد".

تدفع إلى خسارة المكاسب التي تحققت في الحرب على التشدد، ومسار الإصلاح الذي يقوم في جانبه الأهم على تطوير القوانين التي لا تتماشى مع رغبة الرياض في دخول مرحلة التطوير والانفتاح، مشيرين إلى أن هذه الوضعية ستوفر خدمة مجانية للحركات الإسلامية المتشددة التي تخوض حملة مستمرة ضد انتفاخ المملكة على الغرب وقيم حقوق الإنسان.

وانضمت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى حملة الضغوط على السعودية.

وقالت ميشيل باشلييت مفضولة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الجمعة، إن هناك أشخاصا "محتجزين ظلما" في المملكة، وحثتها على احترام حرية التعبير والحق في التجمع السلمي. ورحبت باشلييت، خلال كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بالإفراج في وقت سابق من هذا الشهر عن الناشطة في مجال حقوق

وبموجب مثل هذه السياسة الجديدة سيتم السماح بمبيعات المنتجات التي تعتبر دفاعية، مثل أنظمة الدفاع الصاروخي المضادة للصواريخ الباليستية (ثاد) التي تصنعها شركة لوكهيد مارتين أو أنظمة الدفاع الصاروخي باتريوت التي تنتجها لوكهيد ورايثيون. لكنها ستنتهي الصفقات الكبرى لمنتجات مثل الخنازير دقيقة التوجيه والقنابل صغيرة القطر، مثل تلك التي تم التوصل إليها في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب في مواجهة اعتراضات قوية من قبل أعضاء في الكونغرس.

وتتناقض هذه الاستراتيجية مع رغبة السعودية في بناء إمكانيات تصنيع ذاتية، وكذلك اعتمادها إستراتيجية تقوم على تنويع الشركاء في شراء الأسلحة والعقاد بما يعطيها القدرة الكافية على لعب دورها في مواجهة تزايد نفوذ قوى إقليمية أخرى مثل إيران وتركيا. ويحذر المراقبون من أن سياسة الاستهانة بالسعودية ورهن قراراتها قد

يتبعها من تغييرات وتحسينات على سجل حقوق الإنسان، وقضية النشطاء المعتقلين، وتطوير واقع المرأة، لكنها لن تقبل خطة تحت الضغط لتنحي ولي العهد.

ومن شأن تنحلي المواقف العدائية تجاه السعودية أن يزيد من تصلب السعوديين، خاصة أن هدف الإدارة الأميركية الجديدة الرئيسي في الشرق الأوسط هو التضييق على المملكة ومنعها من لعب دور إقليمي مؤثر، وذلك بعد الكشف عن خطط لمنع الرياض من الحصول على أسلحة هجومية والاكتماء بأسلحة دفاعية، وأن هذا المنع لا يتعلق فقط بالحرب في اليمن، ما يعني بقاءها تحت رحمة الحماية التي توفرها القوات الأميركية في الخليج.

ويعد وقف صفقات أسلحة بنصف مليار دولار مع السعودية بسبب الحرب في اليمن قد تغير إدارة الرئيس جو بايدن السياسة الأميركية ليس فقط لإلغاء الاتفاقات السابقة التي تغير مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، وإنما أيضا لتقييد المبيعات العسكرية المستقلة لتكون مقتصرة على الأسلحة "الدفاعية".

وقالت أربعة مصادر مطلعة على تفكير الإدارة إن المسؤولين يحفون على تقييم مجموعة المعدات العسكرية والتدريب في اليمن قد تغير إدارة الرئيس جو بايدن السياسة الأميركية ليس فقط لإلغاء الاتفاقات السابقة التي تغير مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، وإنما أيضا لتقييد المبيعات العسكرية المستقلة لتكون مقتصرة على الأسلحة "الدفاعية".

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية "ينصب تركيزنا على إنهاء الصراع في اليمن ونحن نضمن للسعودية كل ما تحتاجه للدفاع عن أراضيها وشعبها". وأضاف أن بايدن تعهد بإبقاء الدعم العسكري الأميركي للحملة العسكرية ضد الحوثيين.

وقال أحد مساعدي الكونغرس المطلعين على القضية "يحاولون معرفة أين ترسم الخطوط الفاصلة بين الأسلحة الهجومية والأشياء الدفاعية". ويعتقد مراقبون أن إستراتيجية الحد من الأسلحة المتكافئة مع ما تمتلكه قوى إقليمية أخرى تهدف إلى الحد من خيارات السعودية في مواجهة إيران، والاحتفاء بالرهان على الحماية الأميركية التي تسيطر عليها المزاجية والحسابات باختلاف شخصية الرؤساء.

ومن بين تلك الأدلة مكالمة هاتفية للأمير محمد مع شقيقه خالد بن سلمان السفير السعودي لدى الولايات المتحدة، وقد رصدتها وكالة الاستخبارات الأميركية.

وخلال تلك المكالمة أمر الأمير محمد شقيقه بإخبار خاشقجي بإمكانية الذهاب إلى إسطنبول للحصول على الوثائق التي يحتاج إليها لزوجاه.

ومن الأدلة الأخرى مقطع فيديو عن جريمة القتل من داخل قنصلية إسطنبول سجلته الاستخبارات التركية، أوضح ما حصل وساعد في التعرف إلى الفاعلين وأظهر اتصالات بينهم وبين الرياض.

ويعتقد الكثير من السعوديين أن التقرير يتم تسييسه للضغط على بلادهم، وأن نشره في هذا الوقت بالذات يأتي ضمن حملة أوسع من قبل إدارة بايدن تشترك فيها دوائر أميركية مختلفة ولوبيات خادمة لخصوم المملكة الإقليميين، وأن هذا التسييس واضح للعيان.

وقال محلل سياسي سعودي لـ"العرب" لم يشأ الكشف عن اسمه "هل جاءت إدارة بايدن لمعالجة الملف الإيراني أم لمعالجة السعودية؟".

وأقر مسؤول أميركي بأن إدارة بايدن لم ترد نشر تقرير خاشقجي قبل تنحية السعوديين، في تصريح اعتبر بمثابة "زلة لسان" تظهر وجود غاية سياسية من وراء الحملة على الأمير محمد بن سلمان. ونقلت شبكة "سي إن إن" الأميركية الخميس عن مسؤول في البيت الأبيض، لم تسعه، أن إدارة بايدن لا تريد نشر التقرير قبل "تنحية" السعوديين، وهو ما يفسر تأجيل موعد نشر التقرير إلى ما بعد مكالمة الرئيس الأميركي مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز.

ويعتقد المتابعون أن انتقار نشر التقرير إلى ما بعد الاتصال الهاتفي بين بايدن والملك سلمان يدفع إلى تاويلات مختلفة من بينها مقايضة الموقف السعودي في ملفات أخرى مقابل "تسوية" ملف خاشقجي ومن ورائه الاتهامات الموجهة لولي العهد، أو مطالبة القيادة السعودية بالبحث عن مخارج لتنحي محمد بن سلمان.

ويشير هؤلاء المتابعون إلى أن السعودية قد تقبل النقاشات الحادة بملف خاشقجي مع المسؤولين الأميركيين، وما

واشنطن - استكملت الولايات المتحدة هجومها المسييس الاستثنائي على السعودية، بنشرها تقريرا أعدته المخابرات الأميركية لتحميل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مسؤولية الأمر بخطف أو قتل الصحفي جمال خاشقجي.

وقالت وزارة الخارجية الأميركية إنها بصدد تجهيز قائمة عقوبات غير محددة وأعلنت أن واشنطن ستمنع عن السعودية أسلحة تعتبرها هجومية للعلم على وقف حرب اليمن وستحتمل الولايات المتحدة مسؤولية الدفاع عن البلاد.

وقال تقرير أعدته وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "سي.آي.إيه" وصدر الجمعة إن الأمير محمد بن سلمان وافق على خطف وقتل الصحفي جمال خاشقجي في 2018 في قنصلية بلاده بمدينة إسطنبول التركية، في خطوة يعتبر مراقبون أنها يمكن أن تزيد من تعكير العلاقة بين الرياض والإدارة الأميركية الجديدة.

وتزامن نشر التقرير مع خطوة أميركية تصعيدية تهدف إلى تقييد حصول السعودية على الأسلحة واقتصارها على الأسلحة الدفاعية.

هل جاءت إدارة جو بايدن لمعالجة الملف الإيراني أم لمعالجة السعودية؟

وقال تقرير خاشقجي الذي رفعت عنه "سي.آي.إيه" السرية إن ولي العهد السعودي وافق على خطة للقبض على خاشقجي أو قتله، مخرجا أسماء 21 فردا تقول المخابرات الأميركية إن لديها ثقة كبيرة في أنهم متورطون أو مسؤولون عن مقتل خاشقجي نيابة عن الأمير محمد بن سلمان.

وتبدو تركيا أكثر مستفيد من الموقف الأميركي إذ "أثمر" أخيرا موقفها من السعودية سياسات مؤدية إلى حد كبير. وكانت صحيفة واشنطن بوست قد تحدثت عن أدلة لدى الاستخبارات الأميركية بشأن دور مفترض للأمير محمد بن سلمان في قضية خاشقجي.

تضربون ونضرب: الكرملين يستوعب الرسالة الأميركية في سوريا

وجاءت الهجمات الصاروخية على مواقع أميركية في العراق في وقت تبحث فيه واشنطن وطهران عن طريق يعود بهما إلى الاتفاق النووي المبرم عام 2015. ولم يتضح ما إذا كانت الضربات ستؤثر على الجهود الأميركية الرامية إلى إقناع إيران بضرورة التفاوض بشأن عودة الجانبين إلى الامتنثال للاتفاق النووي.

وقال بلال صعب، المسؤول السابق في البنتاغون والباحث حاليا في معهد الشرق الأوسط بهولندا، "الضربة، بالطريقة التي أراها، كانت تهدف إلى ضبط النبرة مع طهران وتوقيض ثققتها إدارة بايدن يمكنها أن تتفاوض مع إيران بشأن الاتفاق النووي وفي الوقت نفسه تتصدى للفصائل التي تدعمها.

وشان الإدارة الجديدة، وأن تبني مسار الحوار في الملف النووي أو في الأدوار الإقليمية لإيران، وخاصة في موضوع اليمن، لا يعني ضعفا وتسلما بالأمم الواقع.

ويعتقد مايكل ماکول، أبرز عضو جمهوري في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأميركي، أن الضربات "إنذار لإيران ووكلائها وخصوصا في جميع أنحاء العالم بأنه لا تهاون مع الهجمات على المصالح الأميركية". وقالت سوزان مالوني من معهد بروكنجز للأبحاث على تويتر إن الضربات "خطوة جيدة" أظهرت أن إدارة بايدن يمكنها أن تتفاوض مع إيران بشأن الاتفاق النووي وفي الوقت نفسه تتصدى للفصائل التي تدعمها.

ويلفت هؤلاء المحللون والسياسيون إلى أن إدارة بايدن أرادت أن تثبت للمسؤولين الإيرانيين أن لديها بدائل متعددة لجلب طهران إلى طاولة المفاوضات، وأنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام رفضها العودة إلى طاولة الحوار في الملف النووي والاستمرار في وضع الشروط المعقدة قبل رفع العقوبات أولا.

ويعتبرون أن الرسالة الأميركية تعمل على تبديد ما حصل من التباس في أذهان الإيرانيين



بلال صعب

ضرب الميليشيات يهدف إلى تقويض ثقة إيران المتضخمة قبل المفاوضات